ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي والتاريخي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الثورات العربية التي حدثت في مطلع عام 2011 اتسمت بطابع سياسي وآثار اقتصادية أثرت على الساحة العربية ككل، وأن آلية صنع القرار في أوبك بنيت على المنفعة الذاتية والمصلحية لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، وأن الأزمات السياسية الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا في دول (أوبك) أثرت على عملية صناعة القرار بما يتعلق بكمية الإنتاج والأسعار في المنظمة مثل الصراعات على آبار النفط بالقرب من كركوك في العراق، والتوترات السياسية السعودية اليمنية والحرب على الحوثيين، وثورات الربيع العربي، وتوصي الدراسة بضرورة أن تتخذ منظمة (أوبك) إجراءات حثيثة للمحافظة على إنتاجها وأسعارها في السوق في ظل قيام الثورات في المنطقة العربية .

الكلمات المفتاحية: الثورات العربية، عملية صنع القرار، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

ABSTRACT

The current study aimed to reveal the impact of Arab revolutions on the decision-making process of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC). The study used the inductive, analytical and historical method. The results of the study indicate that the Arab revolutions that took place in the beginning of 2011 were characterized by a political nature and economic effects that affected the Arab arena as a whole. Furthermore, OPEC decision-making is built on the individual and current benefit of the members of the Organization of Petroleum Exporting Countries. The results also showed that And that the internal political crises in the Middle East region, especially in the OPEC countries, affected the process of decision making in terms of quantity and prices in the Organization of Petroleum Exporting Countries such as conflicts on the oil wells near Kirkuk and the Yemeni political tensions and the war on the Houthis and Arab spring revolutions. The study recommended that the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) should take vigorous measures to maintain its production and prices in the market in light of the revolutions in the Arab arena.

Keywords: Arab Revolutions, Decision Making Process, Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC).

مقدمة

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فترة طويلة الكثير من التوترات وحالات عدم الاستقرار. ومع ذلك فإن الانتفاضات العربية الأخيرة والتي عرفت باسم الربيع العربي قد حولت هذه المنطقة الساخنة الى قنبلة موقوتة تنطوي إمكانية انفجارها على آثار وطنية وإقليمية وعالمية بعيدة المدى. حيث وصفت كل هذه التغيرات الأسباب المؤدية للربيع العربي كما تناولت الآثار والتداعيات المترتبة على الاضطرابات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويرى البعض ان الربيع العربي قد أثار بعض المشاكل الشائكة من سيادة الإسلام السياسي الى الحروب الأهلية الى التنافس بين القوى الإقليمية الرئيسية. وكل هذا يثير أسئلة مهمة تتعلق بتأثير الربيع العربي: كونه لا يكمن الجزم هذه الانتفاضات هي مرحلة خادعة وعابرة للغضب الشعبي الذي قد يؤدي إلى تحول ديمقراطي ملموس.(Abdel Salam, 2015)

وتعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي منظمة حكومية دولية دائمة تتألف من عدة دول أعضاء تعتمد اقتصاداتها في الغالب على عائدات تصدير النفط. يعمل الأعضاء الاثني عشر (الجزائر، أنجولا، الاكوادور، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا) في منظمة الأوبك معًا لتنسيق الأسعار الإجمالية للنفط في السوق العالمية. حتى الآن، كان تأثير أوبك على سوق البترول العالمية ملموسًا. فقد ساهمت بشكل كبير في تطوير اقتصاد وتنمية الدول الأعضاء. اذ يعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية. حيث تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنّفط (Khusanjanova, 2011) .

ويحمل النفط أهمية كبيرة في الأسواق الاقتصادية ويؤدي سعره دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي. فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط. مثل أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) ومستوى الإنتاج غير العضو في منظمة أوبك، والاقتصاد العالمي والواردات وخبراء الدول الشرائية الرئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي تحقق بدقة في تأثير قرارات أوبك على

التغيرات في أسعار النفط، وفيما يتعلق بمجال عمل هذه الدول فإن أنواع القرارات التي يمكن اتخاذها هي "لا تغيير"، "زيادة" او "إيقاف الانتاج" دون اخذ معدل الزيادة والنقصان في الانتاج بعين الاعتبار .

يمكن السيطرة على أسعار النفط من خلال القرارات التي تتخذ حول معدل الزيادة او خفض الإنتاج وعلى الرغم من أن منظمة الأوبك تحاول اتخاذ قرارات بأعلى الفوائد وأفضل النتائج من خلال زيادة الأسعار. لكن من ناحية أخرى، يعتبر استقرار الأسعار أمرًا حيويًا للدول الشرائية التي يمكن أن تتأثر بالقرارات التي تتخذها أوبك. من ناحية أخرى ولمواجهة قرارات أوبك، تتخذ البلدان المستوردة للنفط قرارات خاصة بها تخدم أهدافها على أفضل وجه. وتؤدي تضارب المصالح هذه إلى تعقيدات في صنع القرار، الأمر الذي يثبت أيضًا ضرورة وجود نظام لدعم القرار في أوبك (Navidi & Lotfi, 2012) .

بدأت أوبك في منافسة شركات النفط الغربية العملاقة وبدأت بالسيطرة على صناعة النفط العالمية حيث فرضت نفسها في هذه الصناعة بإنتاج خامات نفطية ذات جودة عالية وأسعار منافسة. لكن بعد كل هذه الاضطرابات التي شهدتها المنطقة من ثورات وتوترات سياسية كان من الصعب الحفاظ على الكم الإنتاجي المعتاد لأوبك. فقد كان من أهم الأسباب التي دفعت أوبك الى تعديل بعض قراراتها هي الثورة في ليبيا والجزائر بالإضافة الى ظهور ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على بعض من الموارد النفطية العراقية. وهذا ما دفع أوبك للتراجع عن إنتاج الكميات النفطية المعتادة . (Ross, M, 2011)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

حملت ثورات الربيع العربي الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية للمنطقة حيث انعكست هذه التغيرات على بعض أعضاء أوبك وتمثلت هذه التغيرات في إجمالي الإنتاج النفطي المحلي لهذه الدول، فمثلاً تأثر إجمالي الإنتاج المحلي الليبي بشكل ملحوظ حيث انخفض الإنتاج من 1.77 مليون برميل قبل الثورة إلى 1.1 مليون برميل بعد الثورة حيث أثر هذا الانخفاض على الاقتصاد الليبي بشكل كبير. وهي الأن تواجه تحديات هائلة للحفاض على استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير البنية التحتية النفطية لاستعادة المستوى الاقتصادي الليبي الذي كان سائدًا قبل الثورة، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .

تساؤلات الدراسة

- ما أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؟
- هل استطاعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التغلب على التحديات التي واجهتها بسبب ثورات الربيع العربي وتثبيت سعر النفط لديها؟
- لماذا تدخلت بعض الدول المنتجة للنفط في الأزمة السورية، وما هي أهم الآثار التي ترتبت على هذا التدخل؟
- هل ساهمت الثورات العربية في تصعيد الأزمة في العلاقات السعودية الإيرانية، وإلى أي مدى ظهر ذلك في مواقف البلدين داخل منظمة أوبك؟
- ما هي التصورات المستقبلية للوضع داخل منظمة أوبك في ظل تباين وجهات النظر بين أعضائها تجاه الثورات العربية؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1. تحديد أسباب ثورات الربيع العربي وأهم نتائجه .
2. تسليط الضوء على مفهوم صناعة القرار في منظمة أوبك وآلية تطبيقه .
3. الوقوف على أثر ثورات الربيع العربي على صناعة القرار في منظمة أوبك .

أهمية الدراسة

أ. الأهمية النظرية :

تسهم الدراسة الحالية في إثراء الأدب النظري السياسي الذي يتعلق بثورات الربيع العربي، وصناعة القرار في منظمة أوبك، وكيفية تأثير الثورات التي حصلت في الساحة العربية على قرارات منظمة أوبك، ومدى تأثيرها على إنتاج النفط وتسويقه وتحديد أسعاره .

ب. الأهمية العملية :

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما ستحققه للجهات المختلفة؛ إذ يؤمل أن يستفيد منها الباحثون السياسيون ومن نتائجها في التعرف على تأثير الثورات التي حصلت في الساحة العربية على

قرارات منظمة أوبك بشكل أفضل، وإفساح المجال للباحثين الآخرين بتحليل هذه التأثيرات بشكل معمق والآثار المترتبة عن كل ثورة سواء أكانت آثارًا على الصعيد الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي، كما يؤمل أن يستفيد صناع القرار والمهتمون بالدراسات المتعلقة بمنظمة أوبك في التعرف على تبعات ثورات الربيع العربي ودرجة تأثيرها على قرارات منظمة أوبك .

مصطلحات الدراسة

ثورات الربيع العربي: تعرف ثورات الربيع العربي بأنها الثورات والانتفاضات التي قادها الشعوب في مطلع عام 2011 في العديد من البلدان العربية مثل اليمن ومصر وليبيا وسوريا بهدف القيام على الأنظمة المستبدة والقمعية والسياسات السلطوية، وذلك احتجاجًا على سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى المعيشة وتفشي الفقر والبطالة بين الشعوب .(Mustafa, 2014)

عملية صناعة القرار: عملية صنع القرار بأنها مجموعة القرارات المترابطة التي يتم تنفيذها لاتخاذ إجراء مناسب لمعالجة مشكلة معينة وحلها بطريقة مناسبة (حامد، 2017) .

منظمة أوبك: منظمة حكومية دولية دائمة تتألف من عدة دول أعضاء تعتمد اقتصاداتها في الغالب على عائدات تصدير النفط. يعمل الأعضاء الاثني عشر (الجزائر، أنجولا، الإكوادور، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا) في منظمة الأوبك معًا لتنسيق الأسعار الإجمالية للنفط في السوق العالمية .(Khusanjanova, 2011)

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: سيتم حصر حدود الدراسة في الحقبة الزمنية الواقعة ما بين 2011 وحتى الوقت الحالي .

الحدود المكانية: منظمة أوبك .

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على البحث في أثر ثورات الربيع العربي على عملية صناعة القرار في منظمة أوبك .

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة بعض المناهج البحثية والاقترابات ذات العلاقة، والتي يراد منها إضفاء مزيد من الموضوعية على مكوناتها، بما يضمن التسلسل المنطقي، الذي يمكن المهتمين من الوصول بسهولة إلى جوهر الفكرة محل الدراسة، ويعزز من درجة صدق الأدوات والأساليب العلمية، التي حرصت عليها الدراسة في مختلف مراحلها، وفيما يلي عرض لهذه المناهج والاقترابات:

- **اقتراب صنع القرار**: الذي يحظى باهتمام العديد من الباحثين، لقدرته على توصيف وتفسير سياسات الدول والتجمعات السياسية، ويعتبره البعض بأنه الحد الفاصل بين الدراسات التقليدية والحديثة في علم السياسية، وقد اعتبر هذا الاقتراب أحد العناصر الرئيسية التي يتم بناءً عليها تحليل العمليات السياسية.
- **المنهج القانوني المؤسسي**: حيث يعّد من أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية، رغم اقتصاره في البداية على المؤسسات السياسية، حيث كان ينظر إلى النظام السياسي، باعتباره مرادفًا لنظام الحكم، ثم تطورت دراسة هذه المؤسسات في إطار هذا المنهج، ليتم تقديم معايير جديدة في دراسة وتحليل المؤسسات السياسية، ويمكن القول أن هذا المنهج قد تطور في مرحلتين حيث أعتبر النظام السياسي، في المرحلة الأولى، نظام الحكم، أي مجموعة المؤسسات التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة وطبيعتها كما يوضحها دستور الدولة، سواء كان عرفياً أو مكتوبًا، وبالتالي تنحصر الدراسة في إطار قانوني شكلي، يهتم بتعريف الدولة وأركانها وشكلها بسيطة أم مركبة، وشكل الحكم ملكي أم جمهوري، وتصنف فيه أنواع الحكومات استنادًا إلى طبيعة العلاقة بين السلطات، برلماني أو رئاسي أو مختلط، وطريقة انتقال السلطة، بالوراثة أو الانتخاب أو التعيين.

المبحث الأول: أسباب ثورات الربيع العربي ونتائجها

اتسمت الثورات العربية في عام 2011 بطابع سياسي وآثار اقتصادية أثرت على الساحة العربية ككل، ولأول مرة منذ الاستقلال، تم إسقاط النظام الداخلي لدولة عربية أو على الأقل الرئيس الحقيقي للنظام من خلال انتفاضة شعبية جماهيرية. وعندما رفض الجيش التونسي فتح النار على جماهير من المتظاهرين المدنيين، استقل بن علي، طائرة إلى المملكة العربية السعودية في 14 يناير/

كانون الثاني 2011 ولم يعد. وجاءت الانتفاضات الجماهيرية في مصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا بعد سقوط بن علي، إلى جانب الاحتجاجات في أجزاء أخرى كثيرة من المنطقة (QadirMushtaq & Afzal, 2017).

المطلب الأول: أسباب ثورات الربيع العربي

أثيرت عام 2011 في البلدان العربية ما يسمى بالربيع العربي والذي أحدث تغييرات سياسية أثرت على المجتمعات العربية، كما انتشرت الانتفاضات العربية بدايةً في تونس نحو مصر إلى ليبيا واليمن والآن سوريا في سياقات مختلفة، وكانت الغاية من الثورات تحقيق حركة تدعو إلى الحرية ومكافحة الفساد في المنطقة العربية. حيث تبين بعد ذلك أن تاريخ الديمقراطية غني بالحركة التي تعزز من طموح الناس والشعوب، حيث أن التطورات الناتجة عن التغييرات الحالية تسجل خصائص فريد .(Trabelsi, 2013)

وتعود أسباب الربيع العربي إلى التخلص من الخضوع إلى سيادة الحكومات المحلية الناشئة عن طريق الاحتجاجات والتظاهرات من فئة الشباب والنقابات بالإضافة إلى التفاوت في مستويات الدخل التي كانت سبب في إثارة هذه الاحتجاجات. بالإضافة إلى أن الدافع الأساسي لهذه الثورات كانت بسبب العديد من العوامل التي أصبحت واضحة بالنسبة للشعب مثل الدكتاتورية، والحكم المطلع من غير استفتاء للشعب، الفساد السياسي والتراجع الاقتصادي الذي أدي إلى البطالة والفقر الكبير، والعديد من العوامل الديمغرافية الاجتماعية، والتعدي على حقوق الإنسان. كما أن أسباب شائعة عملت زيادة دافعية الشعب والناس تجاه هذه الثورات في مختلف المناطق العربية وهو تمحور الثروات في قبضة المستبدين في الحكم لفترات طويلة من الزمن، حيث أن الأمر الذي أدى إلى تبين ووضوح الصورة بالنسبة للشعب هي دور وسائل الإعلام الحديثة مثل الإنترنت، الهواتف النقالة، والكاميرات والمحطات الفضائية، حيث قامت بتوضيح ونقل الصور بشكل واضح ومباشر، كما أن مساهمتها في كشف الاستبداد الذي قام به العديد من حكام الدول وأنظمتهم من خلال وسائل الإعلام كان سبب في استسلامهم وهروبهم من مواجهة الحقائق مثل (تونس، اليمن، ومصر)، في حين كان هناك ردة فعل عكسية من قبل الحكام أسفرت عن محافظتهم على سلطتهم وقوتهم وعدم التخلي والتنازل عن الحكم مثل (ليبيا، وسوريا) (عياصرة، 2016) .

ويعد السبب الرئيسي لاندلاع الثورة المصرية هو ما وصفه بالحكم الظالم للرئيس حسني مبارك والذي امتد إلى ما يزيد عن الثلاثين سنة والذي بدوره خلق حالة من الاستياء لدى المصريين مما أدى إلى قيام هذه الاحتجاجات. حيث كانت اعتراضات الشعب الرئيسية تتمحور حول تدهور الأحوال السياسية والقانونية ومنها العنف والوحشية التي تمارسها الشرطة وإعلان حالة الطوارئ وكبح حرية التعبير والفساد المتفشي بالبلاد وعدم توفر انتخابات عادلة ونزيهة .(Wahba, 2011)

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات التي اندلعت في تونس بدأت كرد فعل على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها أصبحت ذات طبيعة سياسية بشكل أساسي. حيث أن جذور هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي في الواقع سياسية في جوهرها. تم استخدام الإصلاحات الاقتصادية في البداية لإعادة توزيع الامتيازات لعائلات الرئيس وزوجته الذين كانوا سبب في هيمنة اقتصاد البلاد، وتسب في عدم الكفاءة في الاقتصاد، وإعاقة إمكانية توفر الفرص بشكل منصف، بالتالي انتشر الفساد بشكل ملحوظ وهو الأمر الذي أثار الشعب وأدى إلى مظاهرات كبيرة (Ayadi, Colombo, Paciello, & Tocci, 2011).

وكان للتباطؤ الاقتصادي العالمي آثار خطيرة بشكل كبير على الاقتصاد التونسي بين عامي 2007 و2009، حيث ارتفعت معدلات البطالة والبطالة المقنعة. وكان الاستياء الشعبي حاد جدًا في العديد من المدن التونسية التي كانت مهملة بالكامل من الحكومة. أدى هذا النهج إلى انخفاض الأجور وانعدام الأمن الوظيفي، وفشل في توليد ما يكفي من الوظائف لتوظيف الشباب الذين يدخلون سوق العمل. كما أن العديد من الاقتصاديين التونسيين والدراسات والبحوث الاقتصادية أشارت إلى أن نموذج تونس في الطوير كان شائعًا لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأشادت هذه المؤسسات بنهج تونس لأنها شجعت على الاستثمار الأجنبي، وإيجاد قوى عاملة مرنة، وخفضت الضرائب على الشركات، إلا أن ثمار النمو لم يتم توزيعها بالتساوي نتيجة للحكم السلطوي والمستبد القائم على استحواذ الفرص. حيث أن معدلات الفقر أعلى بأربع مرات من تلك الموجودة في بقية البلاد. وبالتالي تم إنشاء عدد قليل من الفرص وكانت التنمية الاقتصادية الإقليمية غير متساوية، ومستوى البطالة الكبير أوجد الظروف للثورة التونسية .(Honwana, 2011)

وقد أظهرت التقارير التي صدرت عن سجلات الأمم المتحدة إلى أن ليبيا كانت من الدول التي تعتبر متقدمة في قطاع التنمية البشرية خلال المرحلة 2000–2010، حيث إنه بالرغم من

التقارير التي أظهرت درجة جيدة من التنمية في ليبيا، إلا أن الواقع الليبي كان يظهر عكس ذلك، حيث بينت القوى السياسية والاجتماعية الليبية أن منذ وقت استيلاء الرئيس معمر القذافي على الحكم بعد الانقلاب العسكري ضد الملك إدريس السنوسي عام 1969، افتقرت ليبيا أي مجال للصعود والنهوض، وذلك بسبب حكم الرئيس الفردي الذي اقتصرت على عائلته ودائرة صغيرة من المقربين منه، مما أدى إلى تمركز الثورة في يده وحرمان الفئات الشعبية من الاستفادة من الثروة في بلادهم، بل تم استخدام الثروة واستغلالها في ما يخدم مصلحة نظام الحكم. حيث أن هناك عدم التوافق بين كمية الموارد الكبيرة، وشكل المستوى الاجتماعي الذي اتسم بنوع من الفقر والبطالة، مما أدى إلى قلة أداء المؤسسات الخدمية والبنى التحتية، وبالتالي أصبح مستوى التعليم في مستويات متدنية، بالإضافة إلى تفشي الفساد ونظام الوساطات والمحسوبية وعدم توزيع الثروات بشكل متساو (Ansani, & Daniele, 2012).

في حين نشأت الانتفاضة السورية من القاعدة الشعبية في البلاد، وخاصة من الشباب في سن المراهقة، والبالغين في العشرينات والثلاثينات من العمر، بدأوا الانتفاضة من أجل التخلص من الحرمان والقسوة من قبل نخبة حاكمة فاسدة وقمعية ومسلحة في سوريا .(Kahf, 2013)

وقد أدت الثورتان التونسية والمصرية دورًا لا يستهان به في تمكين الثوار السوريين من الخروج في جماعات كسر حاجز الخوف الذي كان يحمل السوريين في قبضة لمدة أربعين عامًا، وقد كانت حادثة 19 فبراير / شباط 2011، التي وقعت في السوق التجاري في دمشق، أول أعراض تفجر الثورة السورية، ففي ذلك اليوم، قام رجل شرطة المرور بتوبيخ ابن أحد التجار، وقد صعد الشاب للدفاع عن كرامته من خلال التعدي على الشرطي لفظيًا، بينما تجمع شباب آخرون لدعمه. وقد تصاعد الموقف، مما تطلب من وزير الداخلية التدخل لإقناع الشباب بإنهاء احتجاجهم، وقد كان رد فعل المواطنين غير مسبوق وجاء مفاجأة للنظام (أبو مصطفى، 2015) .

وتعد الانتفاضة في اليمن هي نتاج أحداث في تونس ومصر. بل إن البعض يذهب إلى حد الإيحاء بأن الشباب اليمني خرجوا إلى الشوارع لتقليد نظرائهم في البلدان العربية الأخرى. ومع ذلك، فإن وجهة النظر هذه للانتفاضة بعيدة جدًا عما يحدث بالفعل. في حين أن الأحداث في البلدان العربية الأخرى قد فتحت فرصة للتغيير في اليمن، فإن أسباب الانتفاضة عميقة الجذور في اليمن نفسها وفي قلوب وعقول شبابها، الذين يمثلون ما يقرب من 70% من سكانها .(Dalacoura, 2012)

كما تعد الثورة البحرينية التي واجهت صراعًا سياسيًا منذ فترة طويلة بين النظام الملكي السني والأغلبية الشيعية من ثورات الربيع العربي التي كان لها تأثير واضح على الساحة السياسية العربية، فقد اندلعت الاحتجاجات في 14 فبراير/شباط، وبعد بضعة أيام، اقتحمت الشرطة ساحة اللؤلؤ في المنامة، التي احتلها المحتجون، وقتل سبعة منهم. واستؤنفت المظاهرات في 21 فبراير / شباط، لكن تم الوفاء بها من خلال أحداث أكبر مؤيدة للحكومة. قمع التطرف الحركة، التي دعت إلى الجمهورية والمسيرة في القصر الملكي في 11 مارس. دعا الملك حمد قوات مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى البلاد في 14 مارس للمساعدة في قمع الانتفاضة وإعلان حالة الطوارئ (Kinninmont, 2012).

المطلب الثاني: نتائج ثورات الربيع العربي

كان أول وأهم نتائج الربيع العربي إزالة الحكام الاستبداديون والنظام السلطوي الذي كان يمارسونه على مر القعود. حيث أن البعض منهم لجأ إلى ما يسمى بالانتخابات للادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية. لكن في الواقع، لم تكن كذلك، الرئيس التونسي زين العابدين بن علي كان أول حاكم في الشرق الأوسط تنحى تحت ضغط الثورة التونسية والربيع العربي، الذي دام حكمه إلى 23 سنة ولكنه اضطر للاستقالة مع تزايد الاحتجاجات على الاقتصادية ضده في 14 يناير 2011 (Mushtaq & Afzal, 2017).

وتمكن الشعب التونسي من شباب وشابات أن يحققوا ما قاموا من أجله، والتي تمثلت باكتشاف ومعالجة الاعتداءات التي اقترفت خلال فترة الديكتاتورية. وبناء على قانون العدالة الانتقالية، تم تحديد مدة معينة لتعيين التدابير التحضيرية، مثل تحسين وإقامة النظام الداخلي، تأسيس جهاز تنفيذي، ولكن مع ذلك فإن التقاعس في العمل الذي أعاق اتخاذ القرارات كان واضحًا في الفترة التحضيرية، مما أدى ذلك إلى عدم استطاعة الهيئة من تمثيل فريق للإدارة التنفيذية، وأن تضع خطة للعمل. كما قامت العديد من منظمات المجتمع المدني مثل منظمات الضحايا يدور فعال في تطوير التحول الاجتماعي في تونس بعد الثورة، حيث عملت على رفع مستوى الوعي بما يخص العدال والحرية والمساواة. كما أجري في تونس بعد الثورة لتعويضات عن الاعتداءات والانتهاكات التي أجريت بحق الشعب بما يسمى جبرًا ع الضرر المادي كان أو معنوي (2015، القنطري) .

كما أن من أهم نتائج الثورة المصرية انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 33% مقارنة بالسنة السابقة للثورة، وانكمش احتياطيات العملة، مما أدى إلى مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولي حول حزمة قروض طارئة. على الجانب السياسي، كان هناك تأجيلات عدة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وتم استبعاد العديد من المرشحين البارزين من القدرة على الترشح في الانتخابات الرئاسية. في يونيو 2012، وانتخبت مصر ديمقراطيًا الرئيس السابق محمد مرسي، وهو مرشح من جماعة الإخوان المسلمين، وهو حزب سياسي تم حظره بموجب النظام السابق. ومع ذلك، بعد عام من ذلك، في يونيو 2013، دعت الاحتجاجات إلى استقالته، وفي 3 يوليو / تموز 2013، أطاحت القوات العسكرية بمرسي (لوز، 2013) .

ومنذ الإسقاط بنظام القذافي في العام 2011، اتخذت ليبيا مسارًا آخر، على الرغم من المزايا التي تمتعت بها ليبيا عند مقارنتها مع دول أخرى في حالة ما بعد الصراع. حيث لاقت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تراجعًا كبيرًا، أفرز نوع من التذمر من قبل الشعب. وبالتالي أصبحت الدولة بمقدراتها وقواتها غير فاعلة، مما أدى إلى إبراز وظهور الجماعات الجهادية التي نشأت في بيئة متزعزة وحاضنة للإرهاب .(Oliveri, 2012)

ولعل من أهم نتائج الثورة السورية، الخسارة الكبيرة من حيث الوفيات البشرية والأضرار التي لحقت بالممتلكات، وفقًا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، منذ بداية الحرب الأهلية حتى 13 ديسمبر 2016، قتل ما يقرب من 312.000 شخص (زيادة، 2016) .

كما أوجدت الحرب أزمة كبيرة للاجئين، حيث تم تشريد ملايين السوريين من ديارهم بسبب الحرب، ووفقًا للأمم المتحدة، هناك حوالي 13.5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية في سوريا، كما أعلنت عن عدد

الأشخاص المهجرين داخليًا في سوريا بنحو 6.3 مليون شخص، بينما يبلغ عدد الذين فروا من البلاد 4.8 مليون شخص. ولقد حرم أطفال اللاجئين –وبالتحديد أولئك الذين يعيشون في الدول العربية –من حلم التعليم وإذا كانوا يحصلون على أي شيء. يدخل بعض اللاجئين أوروبا من خلال رحلة خطرة عبر البحر الأبيض المتوسط في سفن ومراكب محفوفة بالمخاطر (عواد، 2018) .

كما ساهمت الثورة اليمنية في انتقال سياسي من خلال تحقيق ثلاثة عناصر رئيسية ألا وهي: (Aladhrai, Bakri & Ingrassia, 2015–Djalali, Della Corte, Alsabri, El)

- استقالة صالح وانتخاب نائبه (منذ 1994)، هادي، في انتخابات بلا منازع .
- تشكيل حكومة ائتلافية للمؤتمر الشعبي العام (يهيمن عليها الإصلاح) .
- مؤتمر حوار وطني شامل لوضع دستور جديد .
- سُمح لصلاح بالبقاء في اليمن كرئيس للمؤتمر الشعبي العام. كان سيتحمله التهديد بفرض عقوبات الأمم المتحدة .
- لم يتم تنفيذ إجراءات تفكيك شبكات المحسوبية في القوات المسلحة وقوات الأمن بشكل كامل، مما مكّن صالح من الحفاظ على ولاء قوات النخبة .
- تم استبعاد الحوثيين والحراك الجنوبي من الحكومة الائتلافية وتمثيلهم بشكل غير كاف في مركز تطوير المؤسسات الأهلية .

ورغم انتهاء الاحتجاجات في البحرين، لا تزال الحكومة تواصل استهداف قادة المعارضة، فبدلًا من المساعدة في تهدئة الاضطرابات السائدة، زادت هذه الحملة من المشاعر الطائفية في عقول الناس. وقد بدأ عقد الحوار الوطني وسط قمع زعماء المعارضة أجوفًا وتضميدًا للمعارضة. لذا لم يكن من الممكن استكمال الحوار الوطني للتوصل إلى أي توافق في الآراء. على الرغم من انتهاء الاحتجاجات في الشوارع دون تهديد مباشر للنظام، إلا أن التوتر الطائفي لا يزال يغلي في المملكة (المرشد، المتروك، حسين، الحسن، وبوصفوان، 2013) .

المبحث الثاني: المؤثرات الجيوسياسية لصناعة القرار في منظمة أوبك

يمكن القول إن شكل وطبيعة النظام الدولي العام الذي شهد انتهاء القطبية الثنائية، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد يمتلك القوتين العسكرية والاقتصادية، وسيطرتها السريعة على كل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وسعيها الحثيث لتفعيل دور الأمم المتحدة، وتجيير هذا الدور لمصلحتها، أفقد الأمم المتحدة جزءا من مصداقيتها، وجعل أغلب الدول متضررة من هذا التفعيل، وذلك نتيجة القرارات المتعددة التي اتخذتها المنظمة الدولية؛ والتي سمحت لها التدخل في الشوؤن الداخلية لكثير من الدول والذي يعد من صميم المسائل الداخلية للدولة نفسها .

ولم تكن السياسة الدولية أو النظام الدولي بعيدًا عن السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج، وبما يجري في الساحة العالمية من علاقات سياسية دولية، وذلك في ظل اهمية السوق

العالمية في تشكيل العلاقات الدولية. ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط العربي دورًا هامًا في تحديد السياسة النفطية وحاولت محاولات عديدة لربط النفط بمصالح دولها، الأمر الذي أدى إلى جعل النفط عاملًا متغيرًا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

وتعد عملية صنع القرار أحد أهم عناصر النجاح لأي منظمه عالمية أو محلية تهدف الى الوصول للريادة في أي مجال كان. حيث يتمحور مفهوم صناعة القرار حول الإجراءات والتحضيرات والموارد البشرية المستخدمة والقادرة على اتخاذ قرارات حازمة تهدف إلى تحسين مستوى الإنتاج دون الزيادة في التكاليف بأسرع وقت ممكن. اذ تعد عملية صنع القرار واحدة من أكبر التحديات التي تواجه أي منظمة لأن نجاح هذه العملية هي التي تضمن التطور المستمر وإحداث الفرق في الإنتاج وتحقيق التفوق المطلوب .(Hoppe, Cecilia, Isabel, Issao &, Sin, 2015)

المطلب الأول: مفهوم صناعة القرار

تبدأ عملية اتخاذ القرار بطرح طرق ونظريات مختلفة لصنع واتخاذ القرارات من قبل عدد من صانعي القرار البارزين والمتفوقين أصحاب الرؤى في المنظمة ثم تتم دراسة نتائج وعواقب هذه النظريات من كافة النواحي وتأثيرها في مكاسب ومصالح المنظمة وغالبًا ما يتم اتخاذ القرار الذي يصب في المصلحة العامة والمنفعة الشخصية المتوقعة من تطبيق أي قرار وبعد اجراء دراسات الجدوى لأي قرار يتم ابتكار وتطوير مسارات التنفيذ بدقة كبيرة واختيار مسار العمل المناسب لتطبيق القرار الذي يضمن تحقيق التطور السريع والملحوظ في نمو الشركة او المنظمة من ناحية جودة وسرعة الإنتاج (Fred, C. 2010) .

عرف روميسزوزكي (Romiszowski,2016) عملية اتخاذ القرار بأنها العملية الأساسية التي تتركز عليها جميع وظائف تطور المنظمة من خلال الحكم على مجموعة من القرارات والخيارات المتاحة لاختيار مسار او خطة عمل قادرة على خلق الإصلاح والتطور اللازم لاستمرارية العمل على نحو مرغوب وفعال. او قد يكون اجراء هذه العملية من اجل إيجاد حل لمشكلة معينة او لتغيير النهج والسياسة المتبعة مع الداعمين والمنافسين لمنظمة معينة .

وعرف ترافيكا (Bob Travica) عملية صنع القرار بأنها المهمة الإدارية الهادفة لوضع نموذج عقلاني لحل المشكلات بهدف رفع المهمة الإدارية إلى اعلى مستوى لضمان تحقيق النجاح الإداري والاقتصادي في المنظمة .

كما وعرف بشاغة (2015) صنع القرار بأنه جوهر الوظيفة الإدارية والذي يتمحور حول اختيار واتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على نجاح وتقدم المنظمة لإعطاء نتائج إيجابية وفعالة .

بينما عرف الباحث حامد (2017) عملية صنع القرار بأنها مجموعة القرارات المترابطة التي يتم تنفيذها لاتخاذ اجراء مناسب لمعالجة مشكلة معينة وحلها بطريقة مناسبة .

المطلب الثاني: عملية صناعة القرار في أوبك

لفهم عملية صناعة القرار في أوبك، من المهم أولًا معرفة الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة والذي تتمحور كل قرارات أوبك على تحقيقه والنهوض به. ويتمثل الهدف بتنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق النفط من اجل تأمين إمدادات نفطية كافية للمستهلكين وضمان دخل ثابت وعائدات متزايدة على رأس المال الذي يضمن الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء. ويعد الحفاظ على هذا الهدف هو أولى أولويات المنظمة والذي بنيت عليه عملية صناعة القرار واتخاذه في أوبك. إذ إن عملية صنع القرار تكون أسهل وأكثر فاعلية حين يحكمها هدف رئيس يجب تحقيقه وتطويره .(Lotfi & Navidi,2012)

يعد إنشاء منظمة أوبك التي فرضت نفسها وأثبتت ريادتها في سوق النفط العالمية لصبح قادرة على منافسة كبرى الشركات المنتجة والمصدرة للخامات النفطية دليلًا واضحًا على كفاءة وجودة آليات صنع القرار فيها ويتمثل ذلك بإدراك أعضائها أن المنتجات النفطية هي السلعة الأساسية والاستراتيجية للمجتمع الدولي في الوقت الحالي إذ تعتمد عليها جميع دول العالم وبالتالي فإن سيطرة أوبك على إنتاج الخامات النفطية جعل جميع الدول الأعضاء تدرك قدرتها على قلب موازين القوى العالمية لتصب في النهاية في المصلحة السياسية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وتحويلها إلى دول لها قيمة سياسية مرموقة في المجتمع الدولي .(anjanova, 2011Khus)

بينت سياسات أوبك أن آلية صنع القرار فيها بنيت على المنفعة الفردية والحالية لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط. إذ أن غرفة صناعة القرار في أوبك لا تلقي أي اهتمام لمصالح الأجيال القادمة، بل تركز على زيادة إنتاج الخامات النفطية بكميات مهولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي من خلال طرح النفايات الصلبة أو الغازية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الآفات التي تهدد البيئة المحلية وتخفض جودة الرعاية الصحية والاجتماعية لكثير من الأفراد عدا عن استنزاف الموارد

الطبيعية المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مصالح بعض أفراد المجتمع المحلي لجميع الدول الأعضاء .(Shahabadi Samari & Nemati, M. 2017)

منذ تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام 1960 كان صنع القرار فيها يعتمد على الانطلاق في النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الأهمية الكبيرة للخامات النفطية للدول المستوردة. نظرًا لأهمية الذهب الأسود في السيطرة على السوق الاقتصادي العالمي وانشاء قوة سياسية لا يستهان بها للدول الأعضاء الذين اتبعوا سياسة تشبه سياسة الاحتكار للمخزون النفطي الهائل للمنظمة. حيث تركزت كافة قراراتها وسياساتها المتبعة على إنتاج أفضل

الخامات النفطية ووضع عقوبات حازمة على أي عضو يطرح أي منتج تقل جودته عن المستوى المطلوب والمتوقع من منظمة أوبك (Goldthau, & Witte. 2011)

وتقوم منظمة أوبك بعقد اثنين من الاجتماعات وذلك بمقر المنظمة الرئيسي بفيينا حيث تناقش فيه كميات الخامات النفطية التي يتوجب من كل عضو في المنظمة إنتاجها للمحافظة على تأثير المنظمة على العرض والطلب العالمي على الذهب الأسود وتحكمها بالأسعار العالمية للخامات ومناقشة حق كل عضو في التعبير عن رغبته في رفع أسعار الخامات المنتجة وطرح الرؤى والاقتراحات التي تساهم في الحفاظ على المكانة المرموقة للمنظمة في السوق العالمية. بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات إضافية واستثنائية لمناقشة المسائل الطارئة التي لا يمكن انتظار الاجتماع القادم لمناقشتها .(Lauenstein & Küster 2016)

وينظم عمل منظمة أوبك بموجب القانون الأساسي للمنظمة والذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر المنعقد في كراكاس في يناير 1961 وينص هذا القانون أن مؤتمر أوبك هو الهيئة العليا لصنع القرار وضمان تنفيذه على أكمل وجه. اذ تتطلب قرارات مؤتمر أوبك وجود نصاب قانوني للموافقة على أي قرار يتم طرحه والمحدد ب 75 في المئة من أعضاء المنظمة حيث يكون لكل عضو صوت واحد ومستقل ومساوي لأصوات جميع الأعضاء ويجب اتخاذ جميع القرارات بالإجماع ضمن النصاب المحدد مما يعني أن لكل دولة عضو في المنظمة مهما كانت صغيرة الحق في التصويت وصناعة القرار ويكون تصويت أي من الأعضاء طوعي بالكامل لاتخاذ قرارات المنظمة من الموافقة على الميزانية وبرامج خطط العمل وانتخاب الأمين العام لأوبك .(Goldthau,& Witte,2011)

تعتبر المملكة العربية السعودية أكثر أعضاء منظمة أوبك إنتاجًا للنفط ويمكن القول إنها العضو الأكثر تأثيرًا في قرارات المنظمة عدا عن أنها المتحكم الرئيسي في العرض والطلب وإنتاج الخامات في أوبك لأنها تساهم في إنتاج ما يقارب 10مليون برميل من النفط يوميًا مما يعني أن القرار غير المناسب والمدروس بدقة قد يؤدي إلى الحاق ضرر كبير في مصالح المملكة لأنها العضو الأكثر إنتاجًا للخامات النفطية. لذلك فهي تحرص على أن تكون كافة القرارات المطروحة سليمة ودقيقة لتصب في النهاية بمصلحتها الشخصية. لذلك تقوم السعودية بالتأثير على بعض أعضاء أوبك للتراجع عن أي قرار قد لا يعود على المملكة العربية السعودية بالفائدة الاقتصادية (Conca,2015)

وصفت المملكة العربية السعودية على أنها عجلة التوازن في إنتاج الخامات النفطية العالمية وأنها أكبر عضو منتج في أوبك. بالنظر إلى حجم الاحتياطات السعودية المؤكدة وحصتها الضخمة في إنتاج وتصدير النفط العالمي لذلك فإن استقرار منظمة أوبك يعتمد بشكل رئيسي على إجمالي الإنتاج النفطي المملكة. وبناء على ذلك فإن المملكة العربية السعودية كانت لها اليد العليا في بناء وتطوير عمليات صناعة القرار العائد بالفائدة على جميع على جميع أعضاء منظمة أوبك مما جعل معظم أعضاء أوبك تدعم أي قرار تطرحه السعودية في اجتماعات الدول المصدرة للنفط لأن مصالح جميع الدول الأعضاء الاقتصادية في سوق الصناعات النفطية مرتبط ارتباطًا وثيقًا باستقرار الناتج السعودي من الخامات النفطية .(Yousef,2012-Al)

تعتمد عملية صنع القرار في أوبك بشكل أساسي على اتباع آليات تحد من التلاعب بالسعر العالمي للنفط لكونه أحد اهم السلع الاقتصادية في العالم واي تغيير في أسعار الخامات النفطية عادة ما تتبعه عواقب اقتصادية وسياسية كبيرة لذلك تتبع سياسة الحد من التأثير السلبي الناتج المؤسسات الدولية في عمليات صنع القرار المتعلقة بزيادة أو خفض إنتاج النفط. لذلك فإن أعضاء أوبك يعملون بتعاون كبير من اجل حفظ مصالحهم واقتصادهم من أي تدخل خارجي للتأثير على غرفة صناعة القرار في أوبك. كما وتمنع أوبك أعضائها من إنتاج كميات نفطية تفوق حصصهم المتفق على إنتاجها في اجتماعات أوبك لأن هذا من شأنه أن يضر بمصلحة المنظمة في العمل كوحدة واحدة يدعم كل عضو فيها باقي الأعضاء للحفاظ على إنتاج أوبك ونفوذها في سوق النفط العالمية .(Colgan, 2014)

بدأت غرفة صناعة القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط في الآونة الأخيرة بمحاولة طرح قرارات جديدة فيما يتعلق بإنتاج وتصدير الخامات النفطية وذلك بسبب نمو الاقتصاد المحلي للدول

الأعضاء والذي يتطلب توليد الطاقة وتشغيل المصانع وتأمين حصة قطاع النقل من المنتجات النفطية عدا عن الزيادة في معدل النمو السكاني للدول الأعضاء الأمر الذي يتبعه زيادة الكميات النفطية المخصصة لاستهلاك الفرد الواحد. حيث تشعر الدول الأعضاء بالقلق إزاء نمو كميات استهلاك النفط المحلي لأنه يقلل من الكمية المتاحة لتصدير الخامات والذي يعتمد عليه كافة أعضاء منظمة أوبك وخاصة المملكة العربية السعودية بشكل كبير في عمليات الإنفاق الحكومي وإنشاء البنى التحتية. وبناء على كل هذه المدخلات بدأت غرفة صناعة القرار في أوبك بطرح اقتراحات تنص على زيادة الكميات الإنتاجية لدول أوبك وذلك للحفاض على السياسة والاقتصاد الداخليين لجميع الدول الأعضاء (Onoh, & Mbanasor,.2018 Nwachukwu).

كما ويتأثر صنع القرار في أوبك بالاحتياطي العالمي من الخامات النفطية إذ إن أكبر الدول المستهلكة للنفط لا تملك كفايتها من الخامات النفطية إذ إن أكبر الدول المستهلكة للنفط لا تملك كفايتها من الخامات النفطية. حيث تستهلك أمريكا الشمالية ومناطق أسيا والمحيط الهادي حوالي 60 بالمئة من الاستهلاك العالمي للنفط في حين

أنها تملك 15 بالمئة من احتياطي النفط العالمي المثبت. من ناحية أخرى، يمتك خمس من أعضاء أوبك (المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت والإمارات العربية المتحدة) ما يقارب 50 بالمئة من احتياطي النفط المثبت في العالم لكن حصتها من استهلاك الخامات النفطية لا تتجاوز الـ 10 بالمئة. لذلك فإن غرفة صناعة القرار في أوبك تتخذ كافة القرارات المتعلقة بالسياسات المتبعة في التعامل مع الدول المستهلكة بحذر تام لأن نتائج أي قرار غير مدروس ستؤدي إلى اضطرابات سياسية تهدد اقتصاد دول المنظمة .(lu, 2018 & Shaeri & Katircio)

المطلب الثالث: التحديات الجيوسياسية المؤثرة على صناعة القرار في منظمة أوبك

تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط من قبل مجموعة من الدول التي تريد حماية ثروتها النفطية ورفاهيها الاقتصادية. إذ إنه لم يتم إنشاء أوبك لتنظيم السياسات البترولية للدول الأعضاء وحسب، بل إنها في الواقع أنشأت لإضعاف دور بعض الشركات التي كانت تهيمن على سوق الخامات النفطية الدولية. وحرصت أوبك منذ أنشائها على تجنب التوترات السياسية التي من شأنها إضعاف سيطرة أوبك على سوق النفط العالمية وتوحيد سياسات النفط بين الدول الأعضاء من أجل ضمان أسعار عادلة واقتصاد مستقر وعائدات عالية على رأس المال لكافة الدول الأعضاء والعمل على

إرضاء جميع دول أوك لتجنب التوترات السياسية المحتمل حدوثها بين أعضاء أوبك (Ahmad, 2016).

وتعد زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج خامات النفط الصخري أحد أهم الأسباب الذي أثرت على عملية صناعة القرار في منظمة أوبك حيث أن أسعار وجودة النفط الصخري بدأت بمنافسة خامات أوبك الأمر الذي انعكس سلبًا على أسعار النفط العالمية حيث انخفض سعر الخام بحدة وبشكل ملحوظ في منتصف عام 2014 الأمر الذي أجبر غرفة صناعة القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط اتباع سياسات وقرارات جديدة تتلخص بإعادة النظر كمية الخامات النفطية المنتجة ونصيب كل عضو من الأعضاء من حصة الإنتاج الخاصة به بالإضافة إلى وضع ميزانيات نفطية مختلفة لحماية اقتصادها الذي يعتمد بشكل كلي على معدل التغير في أسعار النفط العالمية (Zaklan, Ansari & Kemfert,2017).

وتواجه غرفة صناعة القرار في أوبك تحدي جديد يهدد مصالحها بإنتاج وتصدير الخامات النفطي ألا وهو عامل التلوث وتغير المناخ حيث إن انتقال الدول الشرائية لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة يوثر سلبًا على مصالح واقتصاد أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط حيث إن استخدام مصادر الطاقة المتجددة قد خفضت كمية الخامات النفطية التي تستوردها الدول مما يوثر على السعر العالمي للنفط وعلى كمية إنتاج أوبك للخامات النفطية .(Scholtens, 2015)

وأدى تراجع حصة منظمة أوبك وعدم قدرتها على التحكم في تحديد كمية الإنتاج والأسعار العالمية للنفط نظرًا لظهور منتجات وشركات جديدة وبديلة لخامات أوبك متل الخامات النفطية المستخرجة من رمال القار الذي سيطرت عليه كندا ونفط المياه العميقة من البرازيل بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الدول الشرائية في أوروبا واليابان واستخدامها لسياسات ترشيد الاستهلاك حيث اتخذت غرفة صناعة القرار في أوبك إجراءات صدمت العالم بأن حافظت على مستوى الإنتاج بدلًا من خفضه وذلك لإجبار منتجي النفط الجدد على الخروج من السوق العالمية للنفط (عاقلي،2017) .

المبحث الثالث: أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة أوبك

من المعروف أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسية علاقة متشابكة، فضلًا عن كونها علاقة مثيرة للاهتمام، فمع كل أزمة دولية أو علاقة تعاونية في هذا العالم المعقد، يبرز العامل الاقتصادي بوضوح وارتباطه العميق بالسياسة، ويمكن وصفهما بأنهما توأمان أو صنوان لا يستغني أحدهما عن الآخر، وهو الأمر الذي أسفر عن مقولة ضرورة توفر الإرادة السياسية (Political Will) الداعمة للقرارات الاقتصادية الهامة؛ وقد أثبتت كثير من الدراسات وجود علاقة سببية وعلاقة ارتباط طردية بين الفشل السياسي والفشل الاقتصادي، علاوة على علاقة الارتباط القوية بين الأزمات السياسية والأزمات الاقتصادية؛ وعلى العكس تمامًا فقد تؤدي الأزمات الاقتصادية الى أزمات سياسية حادة، وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين الأزمات الاقتصادية في بلد ما وأنظمتها السياسية ودرجة الديمقراطية والحريات الفردية التي يتم ممارستها في الداخل.

المطلب الأول: أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار المتعلقة بالإنتاج في منظمة أوبك

يعد المتغير السياسي ذو تأثير إيجابي على إنتاج النفط، كما هو الحال في الجزائر مع معامل 0.536. إذ بدأت الجزائر فترة المراقبة بأقل تصنيف سياسي بين أعضاء أوبك. وقد أثرت التحسينات الذي حدثت بعد الثورة في مجالات مثل استقرار الحكومة، وإنفاذ القانون، والصراعات الخارجية والداخلية بشكل إيجابي على تطوير صناعة المنبع. ويمكن لمتغير التصنيف السياسي أن يكون له تأثير سلبي، حيث أن عدم الاستقرار السياسي خلال الثورة وقبلها يمكن أن يدفع الحكومات للبحث عن إيرادات إضافية للتخفيف من مشاكلها المالية. ويعد هذا الاتجاه واضح في المعاملات السلبية لإيران (−0.179) وفنزويلا (−0.329). إلا أن هذه المتغيرات السياسية لم يكن لها ذلك التأثير على دولة الإمارات العربية المتحدة إذ يعد مؤشر تصنيفها السياسي هو الأعلى في منظمة أوبك، على الرغم من تدهوره مؤخرًا بسبب زيادة مشاركة البلاد في الصراعات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، توسعت دولة الإمارات العربية المتحدة في إنتاجها النفطي في السنوات الأخيرة وتسعى إلى تصميم خطة طموحة لزيادة إنتاجها أكثر .(Etelawi, Blatner & McCluskey, 2017)

ومن جهة أخرى، تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا. النفط الليبي هو خام "حلو"، مما يعني أنه يحتوي على نسبة منخفضة من الشوائب –وهي سمة مرغوبة للغاية. وتشير التقديرات إلى أن ليبيا لديها احتياطيات إجمالية قابلة للاسترجاع تبلغ حوالي 46 مليار برميل من النفط، أو

حوالي 3.4 في المائة من إجمالي الاحتياطيات الدولية وتاسع أكبر احتياطي في العالم. بلغ إنتاج النفط في السنوات الأخيرة ذروته في أكتوبر 2012 عند 1.5 مليون برميل في اليوم. وقد انخفض إنتاج النفط بشكل حاد مع تراجع الحكومة السابقة والحرب المدنية التي استمرت

في البلاد وحتى عام 2013. وبلغ متوسط الإنتاج اليومي للمرة الأولى من عام 2016 332 ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، يبقى النفط هو المفتاح للنمو المستقبلي في الاقتصاد (Fattouh & Mahadeva, 2013).

وقبل الثورة في عام 2011، أشارت شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) أنها بحاجة إلى استخدام تقنيات أكثر تطورًا في استخراج النفط من أجل زيادة طاقة إنتاج النفط في حقول النفط الناضجة. وأوضحت الشركة الوطنية للنفط أنه من الممكن زيادة السعة بنحو 775 ألف برميل يوميًا من حقول النفط الموجودة. وتعطل إنتاج وصادرات النفط الليبية مرة أخرى لمعظم عام 2011 بسبب الثورة. وشل الإنتاج مرة أخرى مرة أخرى عام 2013، عندما أغلقت الاحتجاجات بعض حقول النفط، ومرافق التحميل، وخطوط الأنابيب. أدت الثورة في عام 2011 إلى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي والنفط مما أدى إلى انهيار اقتصادي، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 62 بالمائة في عام 2011. وفي عام 2013، انخفض الإنتاج بنسبة 14 بالمائة تقريبًا. يعتمد استهلاك ليبيا المحلي للنفط بشكل كبير على الإنتاج المحلي من مصافيها. يوجد في ليبيا خمس مصافي كبرى تبلغ قدرتها التقديرية حوالي 378،000 برميل يوميًا. لدى الشركة الوطنية للنفط خطط حالية لزيادة طاقة المصفاة. استهلك اقتصاد ليبيا حوالي 170،000 برميل يوميًا من المنتجات البترولية في عام 2012. ليبيا صدّرت ما تبقى من المنتجات النفطية ذات الصلة من مصافيها خلال نفس العام (Etelawi, Blatner & McCluskey, 2017).

وانخفض إنتاج السوائل الإجمالية لمنظمة أوبك بحكم الواقع بحوالي 400 كيلوبايت / يوم في عام 2017 مقابل عام 2016، وذلك بسبب الزيادة في الإنتاج من ليبيا والعراق. وهذا يسلط الضوء أيضًا على المدى الذي كانت فيه مستويات الإنتاج التي تم اختيارها كخط أساسي للخفض عالية. ومع عودة العقوبات الأمريكية، يمكن أن تنخفض صادرات إيران البالغة 2.5 مليون برميل يوميًا، لكن من المتوقع أن تجد الصين والهند، وربما روسيا وغيرها، طرقًا للوصول إلى معظم هذا النفط، وربما في بعض الدول. الخصم، لأنه لن يكون هناك انضباط قوي لاحترام العقوبات الأمريكية

من جانب واحد. في فنزويلا، انخفض الإنتاج بمقدار 700 كيلوبايت / يوم إلى أقل من 1.5 ميغابايت في اليوم خلال الأشهر الـ 18 الماضية، ويمكن أن ينخفض بمقدار 300 كيلوبايت / يوم، بالنظر إلى حجم الأزمة الاقتصادية والسياسية ومخاطر فرض المزيد من العقوبات الأمريكية (Fischer,2017).

وتوقف تقدم إعادة الإدماج الدولي الليبي مع الاضطرابات المدنية التي اندلعت في البلاد في ربيع عام 2011، مما أدى إلى الإطاحة في نهاية المطاف مع معمر القذافي. بعد الانتفاضة، تحرك المجتمع الدولي لفرض جولة جديدة من العقوبات على النظام. بعد تقارير من طرابلس بأن الاحتجاجات المناهضة للحكومة قد تعرضت

لنيران كثيفة، وقع الرئيس الأمريكي أوباما على أمر تنفيذي بتجميد أصول العقيد القذافي وأفراد عائلته المباشرين، وهي خطوة تهدف إلى الضغط على ليبيا لوقف القمع العنيف للاحتجاجات الشعبية. وشملت العقوبات شركات النفط الليبية المملوكة للدولة بما فيها شركة نفط الخليج العربية، وعمليات هروج للنفط، وشركة سرت للنفط، وشركة زيتينة للنفط، وشركة الواحة للنفط. وذكرت شركات النفط العالمية مثل اكسون موبيل والشركة المصرفية جي بي مورجان أنها امتثلت للجزاءات الأمريكية والأمم المتحدة المفروضة على ليبيا، وكانت ليبيا قد توقفت عن تصدير النفط بالكامل بحلول أغسطس 2011 بسبب الثورة، لكن الصادرات كانت تقترب من 400000 برميل يوميًا في 21 أكتوبر، وفقًا لشركة نفط الشمال .(Ali & Harvie, 2017)

وانخفض إنتاج ليبيا من النفط إلى أقل من 100.000 برميل يوميًا بحلول أغسطس 2011 نتيجة للثورة 139، لكن الإنتاج وصل إلى حوالي 430 ألف برميل يوميًا في 21 أكتوبر، وفقًا لشركة نفط الشمال. وكان من المتوقع أن يتطلب الأمر ما يصل إلى أربعة مليارات دولار لإعادة إنتاج ليبيا من النفط إلى المستويات التي كانت عليها قبل بدء الثورة. 140 وقال رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية في 2 أكتوبر 2011 إنه يتوقع أن يصل إنتاج ليبيا قبل الحرب إلى 1.6 مليون برميل في اليوم خلال 14 شهرًا، بينما قال وزير النفط الليبي السابق شكري غانم يوم 11 أكتوبر إن الإنتاج الكامل لم يكن متوقعًا. شهر من السنوات نتيجة للنهب والقطع المفقودة في المنشآت النفطية (142). وفي الوقت ذاته ذكرت شركة Wood Mackenzie الاستشارية في مجال الطاقة في 12 سبتمبر لعام 2011

أنها تتوقع أن تطلب ليبيا حوالي 36 شهرًا من أجل استئناف مستويات إنتاجها بعد الحرب (ريغي، 2016) .

المطلب الثاني: أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار المتعلقة بالأسعار في منظمة أوبك

بدأ سعر النفط في الارتفاع ببطء خلال الربع الثاني من عام 2014، وانخفض منذ الربع الأول من عام 2015. وانخفض سعر النفط الخام (برنت) من 112 دولار للبرميل في يونيو 2014 إلى 48 دولار للبرميل في يناير 2015، وهو أدنى شهر له، وهبوط أكثر من 50 %. وقد حدث هذا التطور حيث خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) توقعات الطلب العالمي إلى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن، وقد بلغ السعر في نهاية في مارس لعام 2014 56 دولار للبرميل (Yousef,2012-Al).

كما وأثرت الأزمات السياسية الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا في دول أوبك بعملية صناعة القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط مثل الصراعات على آبار النفط بالقرب من كركوك والتوترات السياسية السعودية اليمنية وخاصة الحرب على الحوثيين وثورات الربيع العربي تأثيرًا كبيرًا في قرارات أوبك من حيث تقليل

حصص الإنتاج للدول الأعضاء بالإضافة إلى تأثير توتر العلاقات السعودية القطرية التي تمثلت بفرض الحصار السياسي والتجاري على قطر الذي كان بمثابة تحول في صناعة القرارات في أوبك. حيث تركزت قرارات منظمة أوبك على وضع استراتيجيات وخطط تركز على زيادة كميات الإنتاج لتعويض حصة قطر من انتاج الخامات النفطية .(Fischer,2017)

وبدأت كمية إنتاج الخامات النفطية لمنظمة أوبك بالازدياد بشكل ملحوظ بعد عام 2016 ويعزى ذلك إلى زيادة إنتاج النفط بسرعة كبيرة وغير متوقعة لبعض الدول الأعضاء في أوبك مثل العراق وليبيا بعد أن كانت قد تراجعت كمياتها الإنتاجية نظرًا للظروف السياسة الداخلية والخارجية التي مرت بها. ويعد زيادة كمية الإنتاج النفطي خارج منظمة أوبك مثل زيادة الإنتاج النفطي في أمريكا الشمالية حافزًا لمنظمة أوبك لزيادة إنتاجها من اجل البقاء في المنافسة في سوق النفط والتحكم بالأسعار العالمية. أما فيما يخص الجزائر فصد تناقصت حصة إنتاجها من الخامات بسبب عودة

العراق وليبيا بقوة إلى إنتاج الخامات الأمر الذي عملية تباطؤ في النمو الاقتصادي الجزائري (ريغي، 2016) .

واعتمدت إيرادات الحكومة الليبية بشكل كلي على إيرادات تصدير الخامات النفطية ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط حيث شكل إيراد النفط 90 بالمئة من إيرادها إذ أن إنتاجها النفطي كان يشكل جزئًا مهمًا وفاعلًا في اقتصاد أوبك .ومع دخول الربيع العربي تعرضت ليبيا لكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وحروب أهلية أثرت على إنتاج النفط الليبي بشكل سلبي حيث توقف الإنتاج تقريبًا عام 2011 مما اثر سلبيًا على إيراد اقتصادها وضعف دورها الإنتاجي في أوبك مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية ونتيجة لذلك قررت منظمة أوبك خفض الإنتاج بشكل مؤقت إلى حين توقف النزاعات المسلحة في ليبيا وإعادة قدرتها الإنتاجية إلى ما كانت عليه قبي دخول الربيع البيع العربي .(Ali & Harvie, 2017)

الخاتمة والنتائج

بينت الدراسة أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إذ خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

1- أن الثورات العربية التي حدثت في مطلع عام 2011 اتسمت بطابع سياسي وآثار اقتصادية أثرت على الساحة العربية ككل .

2- أن السبب الرئيس لنشوب الثورات العربية هو تفشي الدكتاتورية، والحكم المطلق من غير استفتاء للشعب، والفساد السياسي والتراجع الاقتصادي الذي أدي إلى البطالة والفقر الكبير، والعديد من العوامل الديمغرافية الاجتماعية، والتعدي على حقوق الإنسان .

3- أن جذور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تفشت في تونس هي في الواقع سياسية في جوهرها

4- أدت الثورتان التونسية والمصرية دورًا لا يستهان به في تمكين الثوار السوريين من الخروج في جماعات كسر حاجز الخوف الذي كان يحمل السوريين في قبضة لمدة أربعين عامًا .

5- أن الثورة البحرينية التي واجهت صراعًا سياسيًا منذ فترة طويلة بين النظام الملكي السني والأغلبية الشيعية من ثورات الربيع العربي التي كان لها تأثير واضح على الساحة السياسية العربية .

6- أن منذ وقت استيلاء الرئيس معمر القذافي على الحكم بعد الانقلاب العسكري ضد الملك إدريس السنوسي عام 1969، افتقرت ليبيا أي مجال للصعود والنهوض، وذلك بسبب حكم الرئيس الفردي الذي اقتصرت على عائلته ودائرة صغيرة من المقربين منه، مما أدى إلى تمركز الثورة في يده وحرمان الفئات الشعبية من الاستفادة من الثروة في بلادهم .

7- أن الانتفاضة في اليمن تعد نتاج أحداث في تونس ومصر، بل إن البعض يذهب إلى حد الإيحاء بأن الشباب اليمني خرجوا إلى الشوارع لتقليد نظرائهم في البلدان العربية الأخرى .

8- كان أول وأهم نتائج الربيع العربي إزالة الحكام الاستبداديون والنظام السلطوي الذي كان يمارسونه على مر القعود. حيث أن البعض منهم لجأ إلى ما يسمى بالانتخابات للادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية. لكن في الواقع، لم تكن كذلك .

9- أن من أهم نتائج الثورة المصرية انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 33% مقارنة بالسنة السابقة للثورة، وانكمش احتياطيات العملة، مما أدى إلى مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولي حول حزمة قروض طارئة .

10- أن منذ الإسقاط بنظام القذافي في العام 2011، اتخذت ليبيا مسارًا آخر، على الرغم من المزايا التي تمتعت بها ليبيا عند مقارنتها مع دول أخرى في حالة ما بعد الصراع. حيث لاقت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تراجعًا كبيرًا، أفرز نوع من التذمر من قبل الشعب.

11- أوجدت الحرب أزمة كبيرة للاجئين، حيث تم تشريد ملايين السوريين من ديارهم بسبب الحرب، ووفقًا للأمم المتحدة، هناك حوالي 13.5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية في سوريا .

12- أن رغم انتهاء الاحتجاجات في البحرين، لا تزال الحكومة تواصل استهداف قادة المعارضة، فبدلًا من المساعدة في تهدئة الاضطرابات السائدة، زادت هذه الحملة من المشاعر الطائفية في عقول الناس .

13- أن الهدف الذي تسعى منظمة أوبك لتحقيقه يتمحور في تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق النفط من اجل تأمين إمدادات نفطية كافية للمستهلكين وضمان دخل ثابت وعائدات متزايدة على رأس المال الذي يضمن الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء .

14- أن آلية صنع القرار في أوبك بنيت على المنفعة الفردية والحالية لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط. إذ أن غرفة صناعة القرار في أوبك لا تلقي أي اهتمام لمصالح الأجيال القادمة، بل تركز على زيادة إنتاج الخامات النفطية بكميات مهولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي من خلال طرح النفايات الصلبة أو الغازية .

15- أن منذ تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام 1960 كان صنع القرار فيها يعتمد على الانطلاق في النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الأهمية الكبيرة للخامات النفطية للدول المستوردة .

16- ينظم عمل منظمة أوبك بموجب القانون الأساسي للمنظمة والذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر المنعقد في كراكاس في يناير 1961 وينص هذا القانون أن مؤتمر أوبك هو الهيئة العليا لصنع القرار وضمان تنفيذه على أكمل وجه .

17- يتأثر صنع القرار في أوبك بالاحتياطي العالمي من الخامات النفطية إذ إن أكبر الدول المستهلكة للنفط لا تملك كفايتها من الخامات النفطية إذ إن أكبر الدول المستهلكة للنفط لا تملك كفايتها من الخامات النفطية .

18- أثرت الأزمات السياسية الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا في دول أوبك بعملية صناعة القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط مثل الصراعات على آبار النفط بالقرب من كركوك والتوترات السياسية السعودية اليمنية وخاصة الحرب على الحوثيين وثورات الربيع العربي .

ومن هنا، فقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الرئيس الأول ما أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؟

أظهرت النتائج أن سعر النفط عامل حاسم يحدد مصير أوبك، وإذا تمكنت منظمة أوبك من الحفاظ على أسعار النفط بمستويات مقبولة باستخدام الآليات الموجودة، يمكنها ذلك من البقاء كمنظمة اقتصادية دولية مهمة ويمكنها أيضًا زيادة نفوذها الاقتصادي على السوق من خلال الحصول على أعضاء جدد. إلا أن الثورات العربية كان لها تأثير واسع على عملية صنع القرار في منظمة أوبك، إذ تم تخفيض مستويات الإنتاج إلى حد يلبي العرض الطلب. وقد حقق هذا بعض النجاح في الماضي حيث كان المنتجون من خارج أوبك يتمتعون تقليديًا بمستويات أعلى من التكاليف مقارنة بمنظمة أوبك ولم يتمكنوا من المنافسة بأسعار النفط المنخفضة. وبسبب الأوضاع السياسية في الساحة العربية،

باتت تعاني مجموعة من الدول مثل سوريا وليبيا واليمن من قلة الإمدادات نفطية لديها، وقد خرج نحو 1.6 مليون برميل يوميًا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة، ولم تستطع أي دولة من أعضاء منظمة أوبك من تعويضه، مما أدى ذلك إلى لجو أوبك إلى رفع الأسعار لموازنة العرض .

الإجابة على السؤال الرئيس الثاني: هل استطاعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من التغلب على التحديات التي واجهتها بسبب ثورات الربيع العربي وتثبيت سعر النفط لديها؟

أظهرت النتائج أن منظمة أوبك سعت بكل ما أوتيت من قوة للتغلب على التحديات التي جرت في المنطقة العربية، قامت برفع الأسعار وزيادة الإنتاج، بحيث يوازي الطلب العرض، كما لجأت إلى وسائل خارجية بحيث تغطي الفجوة التي حصلت خصوصًا أن ليبيا وهي أحد أهم المنتجين للنفط قد توقفت عن إنتاج النفط لمدة لا يستهان بها، الأمر الذي اجبر منظمة أوبك على التوجه نحو خامات النفط الصخري الذي تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم ذلك استطاعت منظمة أوبك من خلال أعضاءها الداخليين من التعافي من هذه الأزمة، والرجوع إلى زيادة إنتاجها بشكل ملحوظ بعد عام 2016 .

التوصيات

1- ضرورة أن تتخذ منظمة أوبك إجراءات حثيثة للمحافظة على إنتاجها وأسعارها في السوق في ظل شيوع الثورات في الساحة العربية .

2- ضرورة أن تضع منظمة أوبك استراتيجيات دقيقة لتنظيم الطلب والعرض على النفط من أجل الحد من تقلبات الأسعار في السوق .

3- لا بد أن تتوجه منظمة أوبك إلى صنع قرارات صائبة من خلال السماح لأعضائها الداخليين بتقديم حلول منهجية للأزمات التي تتعرض لها منظمة أوبك من أجل إثبات ريادتها في سوق النفط العالمية .

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1- أبو المصطفى، سهام (2016). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة .

2- القنطري، ريم (2015). تونس في مرحلة انتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية .

3- المرشد، عباس، المتروك، نادر، حسين، جاسم، الحسن، حمزة، وبوصفوان، عباس (2013). البحرين.. التقرير الاستراتيجي 2013، تقرير سنوي، مركز البحرين للدراسات في لندن .

4- بشاغة، علي، (2015). اللامركزية وفعالية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سكيكدة _نموذجًا_، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر .
5- حامد، م، (2017)، أثر غموض الدور الوظيفي على عملية اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مراكز الرعاية الأولية الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .
6- زيادة، رضوان (2016). لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف؟، دراسات وأوراق تحليلية، سياسات عربية .
7- عاقلي، أماني (2017)، دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكر
8- عياصرة، ثائر (2016). العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي. العلوم الإنسانية والاجتماعية، 43(4)، 1883-1900 .
9- لوز، ياسر (2013). دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة .
10- هشام ريغي،2016، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،231،5-260 .

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Conca, J. (2015). US Winning Oil War against Saudi Arabia. ENERGY, 6, 50AM-149.
2. Goldthau, A., & Witte, J. M. (2011). Assessing OPEC's performance in global energy. Global Policy, 2, 31-39.
3. Abdel Salam, E. A. (2015). The Arab spring: Its origins, evolution and consequences... four years on. Intellectual Discourse, 23(1).
4. Ahmad, P. R. (2016). Political Tension in OPEC. Pro Publico Bono-Magyar Közigazgatás, (2), 118-137.
5. Aladhrai, S. A., Djalali, A., Della Corte, F., Alsabri, M., El-Bakri, N. K., & Ingrassia, P. L. (2015). Impact of the 2011 revolution on hospital disaster preparedness in Yemen. Disaster medicine and public health preparedness, 9(4), 396-402.
6. Ali, I. S., & Harvie, C. (2017). Exogenous oil shocks and the fiscal policy response in oil-exporting countries: evidence from Libya.
7. Al-Yousef, N. A. (2012). The dominant Role of Saudi Arabia in the oil Market from 1997-2010. The Journal of Energy and Development, 36(1), 63-84.
8. Ansani, A., & Daniele, V. (2012). About a revolution: The economic motivations of the Arab Spring. International Journal of Development and Conflict, 2(03), 1250013.
9. Ayadi, R., Colombo, S., Paciello, M. C., & Tocci, N. (2011). The Tunisian revolution: an opportunity for democratic transition. Istituto affari internazionali.
10. Chami, R., Al-Darwish, A., Cevik, S., Charap, J., George, S., Gracia, B., Gray, S. &, Pattanayak, S. (2012). Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities, working paper Middle East and Central Asia Department.
11. Colgan, J. D. (2014). The emperor has no clothes: The limits of OPEC in the global oil market. International Organization, 68(3), 599-632.
12. Dalacoura, K. (2012). The 2011 uprisings in the Arab Middle East: political change and geopolitical implications. International Affairs, 88(1), 63-79.
13. Etelawi, A., Blatner, K., & McCluskey, J. (2017). Crude Oil and the Libyan Economy, International Journal of Economics and Finance, 9 (4), 95-104.
14. Fattouh, B., & Mahadeva, L. (2013). OPEC: what difference has it made? Annu. Rev. Resour. Econ., 5(1), 427-443.

15. Fischer, S. (2017). OPEC and Strategic Questions in the Oil Market. Natural Gas World.
16. Goldthau, A., & Witte, J. M. (2011). Assessing OPEC's performance in global energy. Global Policy, 2, 31-39
17. Honwana, A. (2011). Youth and the Tunisian revolution. In Conflict Prevention and Peace Forum policy paper.
18. Khusanjanova, J. (2011). OPEC's Benefit for the Member Countries. Research in World Economy, 2(1), 14.
19. Khusanjanova, J. (2011). OPEC's Benefit for the Member Countries. Research in World Economy, 2(1), 14.
20. Kinninmont, J. (2012). Bahrain: Beyond the impasse (p. 8). London: Chatham House.
21. Lauenstein, P., & Küster Simic, A. (2016). Information processing in freight and freight forward markets: an event study on OPEC announcements (No. 172). Working Paper Series, Helmut Schmidt University Hamburg, Department of Economics.
22. Lotfi, E., & Navidi, H. (2012). A Decision Support System for OPEC Oil Production Level based on Game Theory and ANN. Advances in Computational Mathematics and its Applications, 2(1).
23. Lotfi, E., & Navidi, H. (2012). A Decision Support System for OPEC Oil Production Level based on Game Theory and ANN. Advances in Computational Mathematics and its Applications, 2(1).
24. Mushtaq .A, Afzal. M (2017). Arab Spring: Its Causes And Consequences, JPUHS. 30(1).
25. Mustafa, D. S. (2011). Arab Spring uprisings: revolutionary patterns and theoretical explanations. Akademik İncelemeler Dergisi, 6(2): 41- 62.
26. Oliveri. E (2012). Libya Before and After Gaddafi: An International Law Analysis, Doctoral dissertation, University Ca' Foscari, Italy.
27. Onoh, J. O., Nwachukwu, T., & Mbanasor, C. A. (2018). Economic growth in OPEC member states: Oil export earnings versus non-oil export earnings. Journal of Developing Country Studies, ISSN, 2225-0565.
28. Ross, M. L. (2011). Will oil drown the Arab Spring? Democracy and the resource curse. Foreign Affairs, 2-7.
29. Scholtens, B. (2015). Falling oil prices should help Europe's ailing economies, but the wider implications of the price drop remain to be seen. LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog.
30. Shaeri, K., & Katircioğlu, S. (2018). The nexus between oil prices and stock prices of oil, technology and transportation companies under multiple regime shifts. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31(1), 681-702.
31. Shahabadi, A., Samari, H., & Nemati, M. (2017). Factors Affecting Environmental Performance Index (EPI) in Selected OPEC Countries. Iranian Economic Review, 21(3), 457-467
32. Trabelsi, M. A. (2013). Post-political transitions in Arab spring countries: The challenges. Transition Studies Review, 20(2), 253-263.
33. Wahba, K. (2011). The Egyptian revolution 2011: the fall of the virtual wall-the revolution systems thinking archetype. In Washington, DC: sn The 29th International Conference of the System Dynamics Society (Vol. 1).
34. Zaklan, A., Ansari, D., & Kemfert, C. (2017). Crude oil: market trends and simulations point toward stable equilibrium. DIW Economic Bulletin, 7(51/52), 567-573.